دور التنظيمات السياسية في الحياة العامة
(The role of political organizations in public life)

م. د. سامر حميد سفر
الجامعة التقنية الجنوبية – المعهد التقني الناصرية

ملخص
أن التنظيمات السياسية هي تلك التي تؤثر في الحياة السياسية و التي تسعى من خلال هذا التأثير في امتلاك المناصب أو أقل تقدير الوصول الى المراكز الحساسة في الدول ، لكون وجودها ومشاركتها في الحياة السياسية يقتضي أن تكون هناك مكافئة لها بأن تكون في الحكومة وهذا لن يحدث دون ان تسعى تلك الكيانات لمحاولة استرضاء الناس أو اقناعهم بما تمتلكه من وسائل أو انشطة تسخر لها اموال طائلة تحول هذا التنظيمات أو ذاك الى تنظيمات عقائدي يجعل الفرد المنتمي إليه يعيش التنظيمات في داخلة بكل وفي كل تصرفاته حتى الحياتية التي تكون بعيدة عن السياسة ، فشكلت هذه الدراسة محاولة لحصر أهم الأدوار التي تمارسها تلك التنظيمات في المجتمع والتي من خلالها تؤثر في الحياة العامة وتكون خير دافع لها للوصول الى سدة الحكم واتخاذ القرارات المفترض أنها تعبر عن الشعوب ، على أن ذلك ليس بالأمر الهين أو السهل على تلك التنظيمات التي لابد أن تكون لها قيادة حكيمة تجعلها قادرة لصنع مستقبل سياسي لها بالمقابل لذلك تبين لنا أن التنظيمات التي لم تتمكن من الوصول الى السلطة فهي تلك التي تحاول مسك العصا من المنتصف بتحولها الى الدور الوسيط لنقل معاناة الأفراد الى الحكومة أو تتحول الى دور المعارض والمشخص لهفوات الحكومة كونها هي التي تعتبر نفسها اصلح لتولى سدة الحكم .
كلمات مفتاحية (دور ، التنظيمات ، السلطة ، العمل ، القانون)

Abstract
That political parties that affect the political life, which is seeking through this influence in the possession of positions or at least access to sensitive centers in the States because they consider that their presence and participation in political life requires that there be equivalent to be in the government and this will not happen without To seek those entities to try

to appease people or convince them with the means or activities that make fun of the huge sums of money turning this party or that into an ideological party The individual who belongs to the party lives within the party in all and in all its actions even life that is far from politics. This study is an attempt to limit the most important activities that these parties exercise in society through which they influence public life and are the best motive for reaching power and making decisions It is supposed to express people However, this is not easy or easy for those parties that must have a wise leadership that makes them able to create a political future in return for that we found that the parties that have not been able to access power are those trying to hold the stick from the middle to become the intermediary role of the transfer The suffering of individuals to the government or turn into the role of opposition and personal to the failures of the government because they are the same as the reformer to take power.

Keywards :(Role, organizations, authority, labor, law)

مقدمة

أولاً : تمهيد :

أن قيام الديمقراطية بالشكل الصحيح يفترض من الناحية المنطقية والعقلية أن تكون هناك مشاركة شعبية واسعة في الحياة السياسية من قبل جميع إفراد الشعب أو معظم ، ذلك أن وجود التنظيمات السياسية ومشاركتها في الحياة العامة ، يعد من بين أهم أركان النظام الديمقراطي فالتنظيمات السياسية ، هي تلك التجمعات المنظمة فكرياً وعقائدياً والتي تهدف من خلال هذا التنظيم أن تتولى مهام في الحكومة لكونها تسعى الى تطبيق أجندتها الخاصة أو رؤيتها لنظام الحكم في الدولة ، وتقوم تلك التنظيمات أو التجمعات الى تحقيق ما تصبو إليه من خلال المهام التي تستطيع القيام بها أو تلك المسموح لها بممارستها على أرض الدولة هذه أو تلك رغم تنوعها وتعددها إلا أن مهامها أما تكون مترابطة أو تكون مركزية لعملية الحكم الديمقراطي والتي من أهمها التعبئة العقائدية للمواطنين من خلال محاولة إقناع المواطنين بجميع الوسائل المتاحة لهذه التجمعات التي تسمى بالتنظيمات لتحقيق غاياتها واستمالة اكبر عدد ممكن لتأييد مطالبها ، اضافة إلى أعداد واختيار المرشحين من خلال الموازنة بين الأعضاء المنتمين واختيار أفضلهم وأكثرهم ولاءً للتنظيمات ثم قيامها بمهمة الوسيط من خلال تمكين المواطنين من إيصال صوتهم إلى الحكومات بوصفها حلقات وصل بينها وبين الحكومة وأخيرا وليس آخرا قيامها بدور المنتقد لسياسة الحكومة .

ثانياً : أهمية الموضوع :
تكمن أهمية هذا الموضوع في أن التنظيمات السياسية التي تعد ركن من أركان الديمقراطية تساهم وبشكل كبير في التأثير بالعملية السياسية وبالرأي العام للجمهور كونها تمتلك قاعدة جماهيرية عريضة تسمح لها بالدخول الى الحكومة والتأثير عليها من خلال توجيه الرأي العام باتجاه قضية معينة أو قرار معين ، لهذا وذاك كانت ولازالت عملية التأثير التي تمارس من قبل هذه التجمعات تكون بناءً على ما تمتلكه تلك الكيانات من وسائل وأنشطة ، والتي لابد من تسليط الضوء عليها.
ثالثاً : مشكلة البحث :
تكمن مشكلة البحث في هذا الموضوع للدور المهم الذي تضطلع به هذه التنظيمات في الوقت الحاضر والذي شهد تطور كبير على الصعيد الداخلي والدولي من حيث هبوب رياح الديمقراطية والتي جعلت أغلب دول العالم التي كانت تتبنى الحكم المطلق الى تبني التعددية السياسية ، لهذا كان من الضروري معرفة الأدوار الخاصة بتلك الكيانات كونها لازالت تعتبر من مستلزمات الدول الديمقراطية والتي تستطيع ان تحرك الشارع .
رابعاً : منهجية البحث :
اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل آراء الفقهاء الدستورين والقانونين لمعرفة الرأي الأرجح في هذا الصدد ، كما تم التركيز على أن المنهج المقارن من خلال عقد المقارنة بين أحداث الحاضر والماضي لمعرفة تأثير تلك التنظيمات على الرأي العام في المجتمعات كما تم استعمال المنهج التاريخي لعرض أهم الآراء التي قيلت من قبل الفقهاء حول المهام التي تضطلع بها تلك التنظيمات .

المبحث الأول: الدور التعبوي للتنظيمات السياسية في تنشئة المواطنين واعداد المرشحين واختيارهم

سنتناول في هذا المبحث الدور التعبوي لتلك التنظيمات وما تقوم به لتجميع اكبر عدد ممكن من الأفراد كأعضاء ينتمون إليها من خلال محاولتها إقناعهم بالأيديولوجية التي تعتمد عليها وتسعى إلى تطبيقها على ارض الواقع بعد الوصول إلى سدة الحكم ؛ فمن خلالهم تستطيع أن تحقق المكاسب السياسية وتحريك الرأي العام باتجاه القضايا التي تنادي بها ومن ثم تقوم باختيار مرشحيها للمناصب الحكومية والعمل على إيصالهم لهذه المناصب بكل ما هو ممكن لديها من إمكانيات مادية ومعنوية ، وبناءً على ما تقدم ، سوف نقسم هذا المبحث الى

مطلبين نتناول في المطلب الأول التنشئة السياسية للمواطنين وفي المطلب الثاني انتقاء المرشحين واعدادهم.

المطلب الأول : التنشئة السياسية للمواطنين:

تقوم التنظيمات السياسية بوظائف مهمة ومتعددة وأهم هذه الوظائف هي وظيفة التنشئة السياسية للمواطنين التي تتوقف على مدى قوة التنظيمات في تأديتها وإثبات فاعليتها ، كذلك تتوقف على المقدرة الفنية في التأثير على الجماهير والتأثر بهم وبعلاقاتها بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي .[١]

لذلك يؤثر التنظيم السياسي تأثيراً مهماً في تقديم الثقافة والتنشئة السياسية لأعضائه المنتسبين أو من المؤيدين لأفكاره وأيديولوجيته ، على أساس أن مثل ذلك سمة تميز التنظيمات السياسية كافة سواء أكانت ليبرالية أو ديمقراطية أو اشتراكية أو يسارية أو متطرفة شيوعية .[٢]

فالتنظيمات تُعد مدرسة الشعوب التي تعمل على تكوين ثقافة سياسية لدى الأفراد تمكنهم من المشاركة في المسائل العامة والحكم عليها حكماً اقرب إلى الصحة .[٣]

فهو يقوم بمهمة تربية أعضائه تربية سياسية لأن المدرسة والجامعة ليس بإمكانهما أن يتجاوزا في مهمتها التربوية تكوين روح المواطنة لدى المنتسبين ، لذا فالتنظيم هو الذي يضطلع بمهمة التكوين السياسي بوصفه مركزاً بالنسبة لجميع أعضائه .[٤]

يقيم علاقة وثيقة بينه وبين المواطنين الذين يتأثرون ايجابياً وسلبياً في مدى فعاليته ودقة تنظيمه ، فالتنظيمات السياسية تسهم بشكل مباشر في عملية التنشئة الاجتماعية لأفراد الجمهور كما تدفعهم للمشاركة السياسية .[٥]

إذ يعد المواطنون عنصراً أساسيا في الحسابات السياسية للتنظيمات ، لمالهم من تأثير مباشر وفعال على حياتها السياسية ، فباستطاعته إن يرفع أحدها إلى الحكم وينزل بالأخرى إلى المعارضة عن طريق ممارسة حقه في الانتخاب ،

---

[١] د.نعمان احمد الخطيب ـ التنظيمات السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة ـ جامعة مؤته ـ الكرك ـ ١٩٩٤.ص ٩١ .

[٢] د.عبد الله محمد عبد الرحمن ـ علم الاجتماع السياسي ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ ط ١ ـ ٢٠٠١.ـ ص ٣٤٧

[٣] د. سليمان الطماوي ـ السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ ط ٥ ـ ١٩٨٦.ـ ص ٦٣٢ .

[٤] د.عبد الرضا حسين الطعان ـ البعد الاجتماعي للتنظيمات السياسية ـ دراسة في علم الاجتماع ـ دار الشؤون الثقافية العامة ـ وزارة الثقافة والأعلام ـ بغداد ـ ط ١ ـ ١٩٩٠ ـ ص ٣٥- ٣٦ .

[٥] د. السيد خليل هيكل ـ التنظيمات السياسية ــ فكرة ومضمون ـ دار الطليعة ـ أسيوط ـ ١٩٧٩ـ ص ٧٥ .

فغاية التنظيمات السياسية هي الوصول إلى السلطة ، لذلك تعمل دوماً على استرضاء واستمالة اكبر عدد ممكن من المواطنين حتى تتمكن من بلوغ هدفها .[١]

وهي في سبيل ذلك تلجأ إلى الاعتماد على التعبئة العقائدية للمواطنين من خلال تنشئتهم تنشئة سياسية وهي لا تعدو أن تكون سوى العملية التي يكتسب بوساطتها المواطنون القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية ، وكذلك القيم والمشاعر تجاه النظام السياسي السائد في البلاد وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته ، فهي آلية للتأثير في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع سواء بتعديلها أو بخلق سياسية جديدة .[٢]

ولكل تجمع من هذه التجمعات في العالم إيديولوجية خاصة يضمنها أفكاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتتصف بها برامجه وأساليب عمله ، وبقدر قبول الأفراد لهذه الأيديولوجية واقتناعهم بها تكون مؤازرتهم له واندفاعهم للمشاركة في برامجه ودوره ، حيث تعمل التنظيمات قدر الإمكان على غرس هذه المبادئ والأيديولوجية في نفوس المواطنين ، حتى تكسبهم استعدادات سلوكية تجعلهم يزكون برنامجاً دون آخر عن طريق المشاركة في الحياة السياسية.[٣]

فالأيديولوجية التنظيمية هي الأساس الذي ينهض عليه أصل التنظيمات السياسية ، فاجتماع أعضاء التنظيمات على عقيدة سياسية وإيمانهم المطلق بها هو أساس تواجدهم وبقاء تنظيماتهم.[٤]

وتسعى كل التنظيمات إلى الحصول على اكبر عدد من المؤيدين عن طريق إقناع الناخبين بأيديولوجيته وببرنامجه الانتخابي ، فمن الناحية الواقعية لا يمكن لأي تنظيم سياسي أن يحرز انتصاراً إذا لم يكن قادراً على التعبير عن المشاعر والآمال والأفكار الكامنة لدى قطاع من المواطنين بحيث يشعر هذا القطاع انه يجد نفسه في هذه التنظيمات .[٥]

ويشير الأستاذ (Meechan) إلى انه إذا ما قمنا بمسح للديمقراطيات النيابية ومعرفة الوظائف التي تقوم بها التنظيمات السياسية ، نراها لا تعتمد على اللعبة السياسية بأكملها بقدر ما تعتمد على تأطير هذه اللعبة وقولبتها في اتجاه فكري معين يصب في مصلحتها ، فالوظيفة الأساسية للتنظيمات السياسية ترتكز على

---

(١) د.الشافعي أبو راس ـ التنظيمات السياسية الشعبية ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ ١٩٧٤ـ ص ٢٤

(٢) . صباح مصطفى المصري ـ النظام التنظيماتي ـ المكتب الجامعي الحديث ـ الإسكندرية ـ ٢٠٠٧ ـ ص ٢٠٧ .

(٣) د. السيد خليل هيكل ـ مرجع سابق ـ ص ٧٧

(٤) د. صلاح الدين فوزي ـ المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٩٩٨ ـ ص ٣٧١.

(٥) د. سعاد الشرقاوي ـ النظم السياسية في العالم المعاصر ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ ـ ص ١١

خلق وسط ملائم للرأي العام والفكر في إطار النظام العام بكل الوسائل المتاحة له لتحقيق الدعاية .[١]

فهناك أوليات محددة (قضايا عامة ـ محلية أو قومية) تحاول التنظيمات السياسية تجميع الرأي العام حولها ، و قد يختلف الأفراد فيما بينهم حول طبيعة تفسير القضية أو المشكلة الظاهرة التي يتكون حولها هذا الرأي فعن طريق المناقشات يصبح هناك نوع من الرأي المؤيد للقضية والمعارض لها ، وهذا لن يستمر طويلاً بفضل العمل الذي تقوم به التنظيمات والذي يسهم في تشكيل الرأي العام و من ثم تحقيق الاستنارة الواعية من قبل المواطنين .[٢]

ويؤكد الأستاذ (موريس دوفرجيه) على المهمة التي تقوم بها التنظيمات السياسية عن طريق تحكمها في توجيه الرأي العام ودفع المواطنين إلى المشاركة السياسية التي هي عبارة عن عملية اجتماعية سياسية يؤدي إفراد الجمهور عن طريقها مهامهم في الحياة العامة أي يسهم الجمهور في عملية صنع القرارات السياسية والعمل على تحقيقها .[٣]

لذلك تعمل هذه التنظيمات على تثبيت الرأي العام ، فهي تضفي على الآراء المختلطة والهلامية بعداً واضحاً وتمزج الآراء المتقاربة ، وتقلل الاختلافات الفردية ، لكي تصهرها في تجمعات ثقافية كبرى فهذا الدور الخلاق ليس قليل الأهمية ، فهو يتيح الفرصة لوجود انتخابات وتمثيل سياسي من المستحيل تحقيقهما في خضم المواقف الفردية المتباينة واللامحدودة .[٤]

فتتركز مهمة التنظيمات السياسية في أداء المهمة الوظيفية في المجتمع الحديث ، حتى يكون المواطن والعضو المنتمي للتنظيمات لديه دراية ثقافية ومعرفية وسياسية عن برنامج التنظيمات وأهدافه الاستراتيجية ويكون لديه نوع من الولاء والانتماء السياسي لهذه الأيديولوجية .

لذا تهدف تلك التنظيمات إلى تكوين الثقافة والتنشئة الاجتماعية المؤيدة لها والتي تدفع أفراد المواطنين إلى المشاركة في عمليات التصويت وتكوين الرأي العام المؤيد لسياسات التنظيمات ، والتي تساعده في خلق ملاكات إدارية وسياسية قادرة على أن تطبق مبادئ التنظيمات في المناصب التي يتولونها .[٥]

---

[١] نقلاً عن السليمان الغويل ـ ديمقراطية التنظيمات السياسية والجماعات الضاغطة ـ منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي ـ ط ١ ـ ٢٠٠٣ .ـ مرجع سابق ـ ص ٦٦ .

[٢] د. عبد الله محمد عبد الرحمن ـ مرجع سابق ـ ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠ .

[٣] د. السيد خليل هيكل ـ مرجع سابق ـ ص ٧٥ .

[٤] موريس دوفرجيه ـ التنظيمات السياسية ـ ترجمة علي مقلد ـ وعبد الحسن سعد ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٢ .ـ ص ٣٣٨ .

[٥] د. عبد الله محمد عبد الرحمن ـ مرجع سابق ـ ص ٣٤٧.

ومن ذلك يتضح وجود علاقة وثيقة ومتبادلة بين التنظيمات والمواطنين ، فمتى ما استطاع التنظيمات النجاح في خلق تنشئة سياسية ، كانت المشاركة السياسية من جانبه ناجحة والعكس صحيح .

وتأسيساً على ما سبق يرى (جورج بوردو) أن هذه التنظيمات هي الأداة التي لا غنى عنها في ممارسة الفرد تأثيراً ملموساً في إدارة الشؤون العامة ، ذلك لأن الإنسان المفرد ، حتى ولو كان مجهزاً ببطاقة التصويت في الانتخابات العامة سيبدو عاجزاً إذا لم يستطع تنسيق جهوده مع أولئك الذين يفكرون على شاكلته فمهما كانت حدة الاعتقادات ، ومهما كانت الدقة التي يدرك فيها الهدف الذي يراد بلوغه ، فإن روح المواطنة الفردية لا يمكن أن تقود إلا إلى شتات الإرادات ، وهذا الشتات من شأنه أن يفقد هذه الإرادات القدرة على أن تبدو فعالة ، فالتنظيمات يقوم بمهمة تجميع هذه الطاقات المشتتة ليمنحها الوزن الحقيقي الذي يمارسه عادة العدد.[١]

ففي بداية التحرر من نير أنظمة الاستبداد ، وانبلاج عهد الديمقراطية النيابية ، حالت التنظيمات دون التفاف النخب القديمة حول الجماهير ، عندما شعرت بسحب البساط من تحت أقدامها ، حيث واجهت ذلك من خلال نشر أفكارها بين المواطنين ودفعها للمشاركة في جانبها ، وتحريضها ضد النخب القديمة التي اغتصبت حقها في المشاركة في إدارة الشؤون العامة أحقاباً طويلة ، ولو لم تقم التنظيمات بهذه المهمة التعبوية لسقط المواطنون في حركتها مرة ثانيه في شرك النخب التقليدية التي لا تعرف سواها .[٢]

وتسعى التنظيمات السياسية في سبيل نشر إيديولوجيتها إلى مواجهة التنظيمات الأخرى ونقد برامجها وهي بذلك تمد الرأي العام بالمعلومات اللازمة لتعضيد وجهة نظرها ، وهذه المعلومات التي تقدمها التنظيمات للمواطنين ضرورية لتكوين رأي عام مستنير ، إذ يستحيل على الناخبين الوصول إلى هذه المعلومات بجهودهم الشخصية .[٣]

ولا شك أن قيام التنظيمات بمثل هذا الدور يؤدي إلى الاصطدام مع غيره من التنظيمات التي تتنافس في الساحة السياسية على جذب الأفراد للمشاركة في برامجها الانتخابية ، الأمر الذي يدفع كلاً منها ، من اجل الانتصار لنفسه ، لنقد إيديولوجية وبرامج غيره من التنظيمات ، وفي خضم الصراع والتنافس بين

---

[١] د.عبد الرضا حسين الطعان ـ البعد الاجتماعي للتنظيمات السياسية ـ دراسة في علم الاجتماع ـ دار الشؤون الثقافية العامة ـ وزارة الثقافة والأعلام ـ بغداد ـ ط ١ ـ ١٩٩٠ .ـ ص ٣٦ .

[٢] د. صلاح الدين فوزي ـ المحيط في القانون الدستوري والنظم السياسية ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ط ١ ـ ١٩٩٨ ـ ص ٤٥٤ .

[٣] د. سعاد الشرقاوي ـ مرجع سابق ـ ص ١٢ .

البرامج للتنظيمات تتجلى الكثير من المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسهم بشكل كبير في تغذية الرأي العام بمزيد من المعلومات ، التي يتعذر على المواطنين الوصول إليها ، أو كشف خباياها .

فالقدرة التي تتمتع بها التنظيمات السياسية والتي تؤهلها إلى استعمال الكثير من الوسائل في نشاطاتها والدعاية لبرامجها ، تؤهلها لأن تتناول الكثير من القضايا وتبين الكثير من الخفايا ومن ثم تصل إلى اقتراح انجح الحلول وتقديم المعلومات الخصبة والوفيرة التي تمكن المواطنين من المشاركة في الشؤون العامة باتجاهات معينة في ضوء المحددات السابقة المتوافرة لديهم والتي من دون شك اسهمت إلى حد كبير في وضوح الصورة الضبابية المتكونة لدى المواطنين واسهمت في عزوفهم عن المشاركة السياسية .[١]

فكلما أحسنت التنظيمات السياسية من توظيف إمكانياتها المادية والمعنوية كلما أمكن لها إن تزرع وتدعم الثقة بأيديولوجية تنظيماتها وتضم اكبر عدد من المواطنين للانضمام لصفوفها .

المطلب الثاني :انتقاء المرشحين وإعدادهم:

يعد من بين أهم الأدوار لتلك التنظيمات التي لا تقل أهميتها عن سابقها في ظل الحكومات النيابية ، إذ تسعى التنظيمات السياسية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لأن تكون قادرة على مواجهة المراحل الانتخابية التي تجرى ، فهي تقوم بإعداد الملاكات المكونة من الأشخاص المؤهلين وعلى درجة عالية من التشبع بإيديولوجية التنظيمات وإدراكا لأبعاد التنظيمات وأفكاره لكي يتم زجهم في المناصب الحكومية وهم في الغالب يكونون من قيادات التنظيمات أو ممن يدينون بالولاء التام والطاعة العمياء لتنظيماتهم .[٢]

فالتنظيمات السياسية تعمل جاهداً من اجل تكوين مؤسسات ثقافية تهدف على حد تعبير الأستاذ (كارل منهايم) إلى تدريس علم السياسة من زاوية التكتل فمن خلال مدارسه التي يعمل على تطويرها لجعلها أكثر كفاءة من خلال عدم الاكتفاء بالمعرفة الواقعية المتعلقة بالمشكلات الواضحة بل تلقن وجهات نظر خاصة تستطيع بها إن تنظم الخبرة وتسيطر عليها.[٣]

وهي بذلك تعد مدارس لتخريج رجال السياسة البارزين ، ذلك لأن المجالات السياسية تتطلب من الأفراد الذين يدخلون فيها أن يكونوا أصحاب قدرات فكرية

---

[١] د. سليمان الطماوي ـ مرجع سابق ـ ص ٥٤٩ .

[٢] د. احمد عادل مختار ـ التنظيمات السياسية والنظم الانتخابية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٢ ـ ص ١٥٧ .

[٣] نقلاً عن الدكتور.عبد الرضا حسين الطعان ـ مرجع سابق ـ ص ٣٧٨

وفنية معينة لأن السياسة كما يقولون دهاليز وخبايا يتوه فيها من ليست لديه الخبرة الكافية ، من هنا تبرز وظيفة التنظيمات السياسية إذ يقوم عن طريق خطبائه وكتابه ووسائل أعلامه من صحافة ونشرات بتكوين الملاكات السياسية من بين أعضائه النشيطين كما يقوم بتدريبهم على العمل السياسي.[١]

وبذلك تقدم التنظيمات السياسية مرشحيها في الانتخابات و للناخبين على أنهم مرشحو من قبلها ، وان كانت عملية تقديم المرشحين للانتخابات ليست حكراً على التنظيمات وحدها ، بمعنى أن المرشحين قد يكونوا مستقلين غير تابعين لتنظيمات سياسية ، إلا انه مع ذلك فإن فرص هؤلاء في الفوز تصبح ضعيفة بالمقارنة مع ما هو عليه الوضع نسبة للتنظيمات التي اعدتهم لخوض التجربة الانتخابية ، وذلك راجع لأسباب متعددة لعل أهمها الاعتماد على خزانة التنظيمات فيما يتعلق بعملية تمويل الحملات الانتخابية .[٢]

فهي تقوم بتعبئة الدعم بغية مجابهة المعركة الانتخابية في أفضل الشروط ، فتمتلك التنظيمات قوية التنظيم أوراقاً خاصة للنجاح فهي تضع تحت تصرف مرشحيها قوة جهازها . ويعني هذا الأمر موارد مالية مستقلة عن الإعانات المالية الاستثنائية التي تجمع اثناء الحملة الانتخابية ، كما يعني ، بشكل خاص ترويض النشاطات الدعائية ، التي تكتسب بالتجربة : توزيع المنشورات والصحف وإلصاق الملصقات و تنظيم زيارات منزلية للناخبين ، استدلالاً على مختلف المجموعات ـ المستهدفة في داخل الدائرة الانتخابية .[٣]

وتختلف التنظيمات فيما بينها بطريقة اختيار المرشحين تبعاً لتركيبة التنظيمات ونوعه ، فتنظيمات النخبة المختارة (Les parties de cadres traditionnels) تعهد بعملية انتقاء المرشحين إلى لجان من الشخصيات البارزة في التنظيم ويسمى هذا النظام في الدول الانجلوسكسونية (Caucus) وهو يعني عملية اختيار المرشحين تقوم بها طبقة ضيقة ومغلقة.

أما التنظيمات الجماهيرية (Les parties de masses) فتقوم باختيار مرشحيها بوسائل أخرى أهمها عقد المؤتمرات القومية والمؤتمرات المحلية ، إذ يسهم فيها جميع أعضاء التنظيم ويتم في المؤتمرات المحلية اختيار مرشحي التنظيم عن طريق الانتخاب .[٤]

---

[١] د. السيد خليل هيكل ـ مرجع سباق ـ ص ٩٤ .
[٢] د. سعاد الشرقاوي ـ مرجع سابق ـ ص ١٢
[٣] د. فيليب برو ـ علم الاجتماع السياسي ـ ترجمة محمد عرب صاصيلا ـ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ ط ٢ ـ ٢٠٠٦ـ٣٧٧.
[٤] د. سعاد الشرقاوي ـ مرجع سابق ـ ص ١٣ .

وبناء على ذلك يؤكد الأستاذ (موريس دوفرجيه) أهمية اختيار المرشحين وإعدادهم بالقول أن يتم اختيار النائب بواسطة الناخبين ، ويكون مختاراً من قبل التنظيم ، والناخبون يقومون فقط بتزكية هذا الاختيار وهذه مسألة واضحة في أنظمة التنظيمات الواحد ، من خلال تقديم مرشح واحد فقط للموافقة الشعبية أما في ظل أنظمة التعددية ، فتكون المسألة اقل وضوحاً وان لم تكن اقل صدقاً ، فالناخب يختار المرشح من بين مجموعة من المرشحين تمت تسميتهم من قبل تنظيماتهم.[١]

ذلك أن قيام التنظيمات باختيار الحكام (المرشحين) هي عملية تهدف إلى تكوين الهيئة السياسية الحاكمة في البلاد فالأمر يتعلق بعملية انتقاء خاصة ، فالتنظيمات لا تبحث فقط عن مرشح يرضي الجماهير ولكنها تبحث عن شخص ذي مواصفات خاصة من حيث التكوين والتفكير والرؤية السياسية يصلح لأن يكون مثلاً للجماعة التي تمثلها التنظيمات ، فلا يمكن أن يدفع في هذا المضمار بأحد المبتدئين ، بل لابد من شخص متمرس في صفوف هذه التجمعات بحيث يكون نموذجاً معبراً عن الوسط الذي يقوم بتمثيله في الحكم من وجهة النظر تلك التنظيمات.[٢]

وبذلك تقوم هذه التنظيمات بإعداد قوائم أسماء المرشحين لجميع المناصب الانتخابية ، بعد التأكد من مدى قبول المرشح جماهيريا ويقع على عاتق التنظيمات إعداد مرشحين بعناية فائقة ويحاول حمايتهم من الوقوع تحت تأثير الجهات المنافسة الأخرى وان يفرض نظامه على الكتلة التي تتبعه .[٣]

ومن ثم فان وظيفة التنظيمات هنا هي مراعاة أعضائه من المرشحين مراعاة كاملة حتى يتسنى لهم الفوز ، لا بأشخاصهم ، ولكن بوصفهم ممثلين للتنظيمات وأدواته لتولي السلطة ، فالتنظيمات هذه التي تعمل من خلال الأعضاء تخدم نفسها ، وبخدمتها لنفسها أي بوصولها أو اقترابها من الحكم ، أو مشاركتها فيه تخدم أعضاءها برفعهم إلى المناصب العامة .[٤]

وبوساطتها وعن طريق المرشحين لقيادتها يستطيع الفرد أن يختار من بينهم الكفاءات القيادية ، التي يمكن أن تقوم الحياة في التنظيمات السليمة .

أو إن تراعي الصالح العام للجماهير والأعضاء ، كما تحرص تلك التجمعات في الوقت نفسه على إعطاء رموز انتخابية محدودة للمرشحين وذلك بهدف

---

[١] موريس دوفرجيه ـ مرجع سابق ـ ص ٣٥٣.

[٢] د. نبيلة عبد الحليم كامل ـ التنظيمات السياسية في العالم المعاصر ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ١٩٨٢ـ ص ١٠٠ .

[٣] د. السيد خليل هيكل ـ مرجع سابق ـ ص ٣٢- ٣٢ .

[٤] د. احمد عادل مختار ـ التنظيمات السياسية والنظم الانتخابية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٩٢ـ ص ١٠١ .

التسهيل على الجماهير في حرية الاختيار لهذه القيادات حسب كفاءتها وقدرتها الفعلية ، كما أن عملية اختيار القيادات في التنظيمات تسهم في اختيار القيادات السياسية الوظيفية ، التي يمكن أن تحكم البلاد كلها ، ولاسيما أن الدول الديمقراطية تقوم على نظام الأغلبية السياسية والفوز بالأكثرية.[١]

المبحث الثاني: الدور الوسطي أو المعارض للتنظيمات السياسية في مواجهة الحكومة

من بين أهم الأدوار التي تقوم بها التنظيمات السياسية والتي لا تقل أهمية عن الأدوار السابقة دورها الوسيط الإيجابي الذي بموجبه تتخذ صورة الناقل والمعبر عن معاناة المواطنين فبما أنها تقوم بممارسة عملية الحكم في المجتمع تستطيع في الوقت نفسه أن تقوم بمهمة الوسيط بين النظام والجماهير ، بل كذلك تقوم بتحديد أوجه الخلل والقصور في النشاطات الحكومية وتحاول استغلال ذلك لتحقيق مصالحها ، لهذا فإننا سنتناول في هذا المبحث هذه الأدوار وعلى النحو الاتي :

المطلب الأول : الوسطية بين المواطنين والحكومة :

تعد التنظيمات السياسية بمنزلة وسيلة اتصال مهمة بين الحاكمين والمحكومين، وتأتي هذه الأهمية من خلال تقديمه للمرشحين لتولي الوظائف العامة ، البرلمانية منها والتنفيذية ، بل وأحيانا القضائية في الأنظمة الشمولية التي يخضع فيها التنظيمات للدولة ، من الناحية الفعلية ، وان بدا مستقلاً من الناحية النظرية ، هذا إضافة إلى ما يقدمه للهيئة الناخبة من برامج سياسية وطرق متعددة لتنفيذها مع ما يحتاج أليه من بدائل قد يختار الشعب عن طريق انتخابه لممثليه في المؤسسات المختلفة .[٢]

وهو بذلك يشكل همزة الوصل التي تربط بين الحاكمين والمحكومين وبالأخص في ظل شيوع النظام النيابي الذي يعهد الشعب بموجبه السلطة إلى نواب يمثلونه ، ولا يكون عليهم سلطان إلا في حالة إعادة انتخابهم مرة أخرى فتكمن فائدة التنظيمات السياسية في توفير الجو المناسب وساحة الحوار ، ففي رحابه يلتقي الشعب بنوابه وتتاح له الفرصة لمناقشة المسائل العامة ، ويكون في استطاعة الإفراد التأثير في النواب عن طريق التنظيمات الذي ينتمون إليه.[٣]

---

[١] د.عبد الله محمد عبد الرحمن ـ مرجع سابق ـ ص ٣٥٣

[٢] نعمان احمد الخطيب ـ التنظيمات السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة ـ جامعة مؤته ـ الكرك ـ ١٩٩٤ـ ص ٩٣ .

[٣] د.سليمان الطماوي ـ مرجع سابق ـ ص ٦٣٢ ـ ٦٣٣ .

فالتنظيمات السياسية اذن كما يقول (Sir Ernest Barker) خزان اجتماعي لمجموعة الأفكار السياسية في منطقة من المجتمع هذا إضافة إلى ما تؤديه كقناة سياسية (Political Conduit) حيث تتجمع هذه الأفكار فتنساب إلى داخل نظام الدولة ، فتدير عجلة السياسة في ذلك النظام .[١]

فمثل هذا الدور الذي تقوم به التنظيمات السياسية يكون نتيجة لما يتوفر لها من إمكانيات تسمح من خلالها للأفراد من توصيل وجهات نظرهم للمسؤولين ، وربط توجهاتهم بمراكز صنع القرار السياسي في الدولة ، و بإمكان الأفراد توظيف الأجهزة والإمكانيات في التنظيمات لإضفاء شيء من القوة على مشاركتهم وتيسير وصولهم لمراكز صنع القرار ، ذلك لأن الأفراد عندما يعتمدون على الإمكانيات التي مهما اتسمت بالقوة والفاعلية لا يستطيعون اللحاق بما تفعله تلك التجمعات[٢]؛ لكونها تعمل على تجميع جهود الأفراد وتضفي عليهم الطابع السياسي معبرةً بذلك عن الأفكار المشتركة لهؤلاء الأفراد الذين يمثلهم التنظيمات وتعطى لهذه الأفكار قوة سياسية تتناسب وقوة الجماعة التي تمثلها التنظيمات ولذلك ، يمكن القول أن التنظيمات تعكس علاقات القوى في المجتمع ، وهي في سبيل ذلك تعمل على التنسيق بين الحكام الذي يمثلون التنظيمات في السلطة والمحكومين الذي هم أعضاء التنظيمات ومؤيديه .[٣]

لهذا فإن للحكام (النواب) مصلحة أكيدة في الاحتفاظ بصلة مع الناخبين ،حتى يضمنوا إعادة انتخابهم ، ومن الناحية العملية يتوجه أعضاء البرلمان في نهاية كل أسبوع إلى دوائرهم لحضور اجتماعات ومؤتمرات يقومون خلالها بإعطاء معلومات للناخبين ويتلقون منهم طلباتهم ويتعرفون على احتياجاتهم ومثل هذه اللقاءات يمكن أن تتم دون وساطة التنظيمات إذا توافرت لدى النائب سكرتارية شخصية .[٤]

ومع ذلك تبقى تلك التجمعات الأكثر قدرة على تسهيل الاتصال ، وذلك لأنها تقدم للنائب مجموعة من مناضلي التنظيمات الذين يقومون بتوفير علاقة دائمة مع الناخبين وهؤلاء المناضلون يدافعون عن أراء النائب ويشرحون نشاطه البرلماني وهم من ناحية أخرى ينقلون إلى النائب مشاعر الناخبين وآمالهم ومصالحهم وبذا يعدون وسيلة لجمع المعلومات التي يستفيد منها النائب .[٥]

---

[١] نقلاً عن الدكتور ـ د. عبد الله محمد عبد الرحمن ـ مرجع سابق ـ ص ٣٤٨ . .
[٢] نقلاً عن الدكتور ـ سليمان الغويل ـ مرجع سابق ـ ص ٧٤
[٣] د. نبيلة عبد الحليم كامل ـ مرجع سابق ـ ص ٩٧ ـ ٩٨ .
[٤] د. سعاد الشرقاوي ـ مرجع سابق ـ ص ٢١٢ .
[٥] المرجع نفسه ـ ص ١٣

عد (البعض)[١] ان هناك مخاطر تنجم عن الثقة التي تودع في مناضلين التنظيمات إذ يمكن إن يكون هؤلاء الوسطاء وسيلة لتوفير الاتصال ونقل المعلومات بين النواب والناخبين ، ويمكن إن يكونوا في الوقت نفسه حاجزاً يعوق الاتصال المباشر بين النواب والناخبين ولذلك فإن مثل هذه المهمة تتوقف على مدى إدراك الوسطاء الذين يشكلون قناة لنقل المعلومات لمهمتهم الملقاة على عاتقهم ودرجة إخلاصهم وولائهم.

إلا إن مثل ذلك يعد أمراً مشكوكاً فيه لأن هذه التجمعات أو القادة أو الحكام يحيطون بهم ثلة من الأفراد الذين يشكلون الجدار الصلب الذي لا ينفذ منه سوى ما يشاؤون وما يريدون من نقل للمعلومات وبالوقت نفسه يحاولون نقل المعلومات مع إضفاء مسحة من التفاؤل منقطع النظير دون الأخذ بعين الاعتبار لكثير من المشاكل التي يحاول افراد الشعوب المغلوب على أمرهم إيصالها لهؤلاء الذين انتخبوهم علهم يصنعون لهم أو يحاولون أن يحققوا ما يريدون .

ومع ذلك فان هذه التنظيمات تؤدي خدمة هامة وهي تمكين المجتمع من الدخول في الدولة ، وبهذا يحفظ عمل الدولة ، باستمرار متجاوباً ، مع حركة التفكير الاجتماعي ، فللتنظيمات مكان مهم في النظام السياسي بوصفها ذا أهمية بالغة فيما يتعلق بربط الشعب بالحكومة والحكومة بالشعب ، فإذا كانت الديمقراطية الكلاسيكية تقوم على وجود علاقة مباشرة بين الحكومة والشعب فإن الديمقراطية النيابية تحتم وجود وسيط بينهما ممثلاً في التنظيمات السياسية.[٢]

المطلب الثاني : المعارضة ونقد الحكومة :

عندما تخسر التنظيمات السياسي في الانتخابات ، فهي لا تمارس السلطة ، ولكنها تحاول أن تؤثر في مشاركة التنظيمات الحاكم لإدارة الشؤون العامة للمجتمع ، وتصبح مهمة الأولى أو دورها الأساسي هو السعي الدؤوب نحو الوصول إلى الحكم ، أو على الأقل ، التأثير في القرارات الصادرة عن السلطات الحاكمة والتنظيمات السياسي المعارض وهي في سبيلها لتحقيق هدفها الأساسي تزيد من دورها المعارض وتعمل على تنظيم المعارضة.[٣]

أن وجود تنظيمات سياسية معناها وجود معارضة ، ووجود المعارضة يحول دائماً دون الانفراد بالرأي في تسيير دفة الحكم ، فالتنظيمات الحاكمة التي حازت على تأييد أغلبية الشعب وهذا حملها للسلطة لاعتقادها انها قادره على تحقيق أماني الشعب ومتطلباته ، فإذا ما انحرفت عن المصلحة العامة أو عن تنفيذ الوعود التي

---

[١] موريس دوفرجية ـ التنظيمات السياسية ـ مرجع سابق ـ ص ١٢٣ ـ

[٢] د. نعمان احمد الخطيب ـ مرجع سابق ـ ص ٩٤ ـ ٩٥ .

[٣] د. صباح مصطفى المصري ـ النظام الحزبي ـ المكتب الجامعي الحديث ـ الإسكندرية ـ ٢٠٠٧ ـ ص ٢٣٠

قطعتها على نفسها لهيئة الناخبين ، وجد من يردها وينتقدها لتعود إلى الإطار الدستوري الذي تسير في فلكه لتحترم الدستور أو القانون ...الخ .[١]

لذلك يعد وجود التنظيمات السياسي ضرورياً لتأكيد المعارضة، وإمكانية التغيير السلمي للحكام، ولولا التنظيمات السياسية لأصبحت المعارضة و على حد تعبير الأستاذ (فيدل) مجرد رد فعل، فوجود التنظيمات المعارضة للحكومة يعد السند المنيع ضد استبداد الحكومة.[٢]

والمعارضة في النظم الديمقراطية لها أهمية كبرى ، فعلاوة على أنها متفقة مع المنطق وطبيعة الأمور ، من حيث وجود الرأي والرأي المخالف وما يحققه وجود المعارضة المشروعة من وسائل قانونية تسمح للتيار المعارض بالتعبير عن رأيه ، علاوة على ذلك ، فان المعارضة تعد ، في النظم الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من النظام نفسه . [٣]

فالديمقراطية الغربية ولاسيما في بريطانيا ، لم تتوصل إلى المثالية التي تتصف بها ، إلا لأنها باتت تقر بقيام المعارضة وتحمي حقوقها وتستمد انتقاداتها ما من شأنه أن يقوّم إعمال الحكومة ، لأن المعارضة في بريطانيا أصبحت تشكل الجزء الأهم في البرلمان إذ يحترف أعضاؤها نقد سياسة التنظيمات الحاكمة ، وأصبحت مشاركتهم تنشط يوماً بعد يوم في المراقبة الفعلية لعمل الحكومة وقراراتها السياسية .[٤]

فوجود المعارضة يخفف من غلو واندفاع التنظيمات الفائزة في السلطة كما أنها تعد عنصراً ضرورياً ومهماً للمحاسبة والرقابة في حالة إذا ما اشتطت التنظيمات وخرجت عن المألوف وكذلك يعود للمعارضة الفضل في تحديد المسؤوليات السياسية للحكومات المتعاقبة إذ يكون كل تنظيمات مسؤولاً عن إعماله .[٥]

وتختلف المعارضة في قوتها ، بحسب النظام التجمعي في تلك الكيانات (التنظيمات السياسية) في حالة ما إذا كان نظاماً ثنائياً أو تعددياً ، ففي نظام الثنائية التنظيمات تأخذ شكلا شبه رسمي ، بخلاف الأمر في التعددية التنظيمية ،فمع تعدد

---

(١) د. نعمان احمد الخطيب ـ مرجع سابق ـ ص ٩٥ ـ ٩٦ .

(٢) د.يوسف احمد كشاكش ـ الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ـ منشأة المعارف ـ الإسكندرية ـ ١٩٨٧ـ ـ ص ٥٣٣ ـ ٥٣٤

(٣) د. نبيلة عبد الحليم كامل ـ مرجع سابق ـ ص ٨٥ .

(٤) د.أدمون رباط ـ الوسيط في القانون الدستوري العام ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ج ١ ـ ١٩٧١ .ـ ص ٧٢٦

(٥) د. طارق علي الهاشمي ـ التنظيمات السياسية ـ شركة الطبع والنشر الأهلية ـ بغداد ـ ١٩٦٨ .ـ ص ٦٠

التنظيمات واختلاف برامجها وقوتها وحجمها يصعب القول بوجود معارضة تتميز بالتنظيم المتناسق فيما بينها.[١]

لذلك نجد أن المعارضة في النظم الثنائية تأخذ طابعاً خاصاً فتظل المعارضة معتدلة (Moderee Opposition) لأن طبيعة النظام تفرض عليه هذا الاعتدال فالصراع السياسي في بريطانيا ينحصر بين تنظيمين يفترض أن يتبادلا مكانيهما ، لذلك تتميز التنظيمات المعارضة دائماً باستخدام لهجة أو أسلوب متطرف ضد الحكومة لأنها وأن كانت معارضة قد تصبح بين لحظة وأخرى ، في كراسي الحكم ، فيصار الى استخدام الأساليب المتطرفة سلاحاً ذو حدين ، سريعاً ما يرتد إلى نحره .[٢]

لهذا تعد العلاقات بين التنظيمات البريطانيين (التنظيمات التي في السلطة والتنظيمات المعارضة) علاقة فريدة يسميها الانكليز بعبقرية التسوية أو على أنهم خصوم ، عليهم أن ينسقوا خصومتهم أمام الناخبين وأنهم زملاء عليهم الاتفاق كي يعمل النظام بسلامة لهذا سميت هذه العلاقة على حد تعبير أيغور جننغر (تظاهر في النزاع) أو المبارزة الحبيبة للبطلين اللذين يتجابهان أمام السيدة نفسها (الرأي العام) .[٣]

أما المعارضة في الدول التي تأخذ بنظام تعدد التنظيمات تأخذ منحى مغايراً تماماً عما هو عليه سابقاً إذ تقوم التنظيمات السياسية في هذا النظام الذي يقر بالتعددية التنظيمية بالهجوم على تنظيمات الحكم ونقد سياستها لأن تعدد التنظيمات لا يجعلها تفكر في غد قريب تتولى فيه الحكم لذلك نرى أن مثل هذه المعارضة تعيبها كثرة عدد التنظيمات وعدم قدرتها على توحيد صفوف الجماهير وهذا على العكس تماماً مما يحدث في النظم التنظيمية الثنائية فلكل تنظيمات آراؤها وبرامجها ، بما يمكن الجماهير من الاختيار بوضوح بين المقترحات التي تطرحها عليهم الحكومة ، والبدائل التي تطرحها التنظيمات المعارضة .[٤]

لهذا يؤكد الأستاذ (مصطفى أبو زيد فهمي)[٥] على أن هناك تلازماً بين الحكم النيابي والتعددية التنظيمية بما تعنيه من ممارستها للسلطة ومعارضتها لها إذ يقول " تتطلب الديمقراطية تعدد التنظيمات لأنها أصلا حوار الحكومة تتكلم ...،

---

[١] موريس دوفرجية ـ مرجع سابق ـ ص ٤٥٥

[٢] د. نبيلة عبد الحليم كامل ـ مرجع سابق ـ ص ٨٨ .

[٣] البير ما بيلو ومارسيل ميرل ـ ترجمة محمد برجاوي ـ التنظيمات السياسية في بريطانيا العظمى ـ منشورات عويدات ـ بيروت ـ بدون سنة نشر ـ ص ١٢ ـ ١٣ـ

[٤] د. نبيلة عبد الحليم كامل ـ مرجع سابق ـ ص ٨٨ ـ ٨٩ .

[٥] د. مصطفى أبو زيد فهمي ـ الرقابة على دستورية القوانين ـ منشأة المعارف ـ الإسكندرية ـ ١٩٨٥ ـ ص ٢٤٣

والمعارضة ترد ... الحاكم يتكلم ، والمواطنون يردون ويناقشون ، اما الدكتاتورية فإنها كلام من طرف واحد ، فالدكتاتور يتكلم والأفراد ينصتون أو يصفقون ولكنهم لا يردون ولا يناقشون .

فلما تتحالف التنظيمات للظفر بحكم الدولة ، تتحالف أيضا في المعارضة ، لنقد أجهزة الحكومة ومراقبتها وهذا يعني أن الأنظمة السياسية القائمة على مبدأ التنظيمات الواحدة التي لا تطيق وجود تنظيمات معارضة ليست أنظمة ديمقراطية ، من وجهة نظر الديمقراطية الغربية ، فلا يتصور وجود معنى حقيقي لأي نوع من المشاركة العامة في ظلها .

وهو ما عملت به الأنظمة الديمقراطية الغربية التي ترى أن المعارضة وظيفة كسائر الوظائف السياسية ولا تنظر إليها نظرة عدائية بل تعدها المكمل الطبيعي للتنظيمات الحاكم حتى لا يسيء استخدام السلطة .[١]

لذلك تعد المشاركة في الحكم عن طريق المعارضة للسلطة الحاكمة ، حائلاً دون استبدادها فإنها ، في الوقت نفسه تشكل ضمانة لها ، فحيث لا توجد تنظيمات معارضة لا توجد هيئة تعبر عن مشاركة المتذمرين والمعارضين في مواجهة الحكومة ، لذلك لا يكون هناك خيار لهؤلاء إلا بين أمرين : الطاعة أو الثورة .[٢]

ايضاً فإن وجود النظام الاستبدادي حائل دون التعددية بما تعنيه من تنافس للمشاركة في الحكم بوسائل منظمة وقانونية يعني ذلك بالمقابل تكوين تنظيمات سرية متآمرة تعتمد على الأدوار الخفية ولا تعلن عن حقها في المشاركة بالحكم إلا في إعمال مضادة كالعنف والثورة والمعارضة تساعد على تنبيه الحكومة إلى المواقف السياسية للأقليات مما يساعد الحكومة على الأخذ في اعتبارها عند رسم سياستها أو محاولة معالجتها .[٣]

فمشاركة التنظيمات السياسية عن طريق المعارضة تعني أن الذين يحكمون ليس لهم الحق في احتكار الحكم إلى الأبد والذين يعارضون لم يكتب عليهم الحرمان من الحكم إلى الأبد فالكل يحاول أن يقدم للشعب أحسن المقترحات والحلول لكل المشاكل التي تعاني منها البلاد ، ويحاول إن يكون أكثر تصديقاً للانحراف وأكثر قدرة على البناء والإصلاح ، وهكذا فإن مشاكل الحكم في الدولة تجد دراسة واسعة لدى كل تنظيمات ، بقدر إحساسه بالمسؤولية ، ورغبته في أن ينال ثقة الأمة .[٤]

---

[١] د.نبيلة عبد الحليم كامل ـ مرجع سابق ـ ص ٧٠

[٢] د. عبد الحميد متولي ـ القانون الدستوري والأنظمة السياسية ـ منشأة المعارف ـ الإسكندرية ـ ط ٣ ـ ١٩٦٤ ـ ١٣٤ .

[٣] د. السيد خليل هيكل ـ مرجع سابق ـ ص ٣٢

[٤] د. مصطفى أبو زيد فهمي . مرجع سابق ـ ص ٢٤٥ .

وتأكيدا على ذلك نرى انه لا يوجد ثمة شك في أن الاعتراف بحق تكوين التنظيمات وبإمكانية تعدد التنظيمات السياسية يعد انتصاراً للديمقراطية ، نظراً لدور تلك التجمعات في تعميق الممارسة السياسية ، وتوسيع نطاقها ، وإتاحة الفرصة للمعارضة وللرأي الآخر .[١]

لهذا وذاك يجب إن تكون العلاقة التي تربط بين الأغلبية والمعارضة قائمة على أساس المنطق السليم الذي يستهدف تحقيق المصلحة العامة في الدولة في أمن وسلام ، فالتنظيمات الحاكمة لا تستبعد المعارضين ولا تقوم بتصفيتهم ، والمعارضون يطيعون الإرادة المعلنة للأغلبية الحاكمة امتثالاً لإرادة الشعب رغم مخالفتهم في وجهات النظر . وعلى كل فريق الاعتراف بأنه عنصر أو عضو في النظام السياسي الذي يستلزم بالضرورة وجود خصم شريف، ولكل واحد منهم دور في المجتمع لا يقل عن غيره .[٢]

خاتمة

مما لاشك فيه أن العملية السياسية التي تمارس في الكثير من دول العالم تتحكم بها التنظيمات الكبرى والتي تمتلك أكثر وأكبر قاعدة شعبية من شأنها أن تؤثر على الرأي العام ، الأمر الذي يجعل دخولها الى الحكومة بطريقة سلسة ومريحة لما تمتلكه من قاعدة عريضة سهلت عليها الخوض في الصراع الانتخابي ؛ على أن هذه الكيانات أو التنظيمات أو التجمعات أياً كانت التسمية التي تطلق عليها طالما أنها كانت تهدف الى الوصول الى السلطة فهي بذلك تعد تنظيمات سياسية ؛ كونها منذ بداية تشكلها سعت الى تكوين ارضية صلبة تستند عليها للعمل في هذا البلد أو ذاك وهذه الأرضية لم تأتي من فراغ بل أنما كانت بناءً على الأجندات المرسومة لها والتي تضمن الى حد كبير في استعطاف الرأي العام وجعل المواطنين يميلون الى هذا التنظيمات دون ذلك من خلال الإمكانيات التي تسخرها بسحب البساط من التنظيمات الأخرى ، فكلما كانت هذه التنظيمات تتمتع بالمقدرة التخطيطية والمقدرة المادية كلما سهل عليها مهمة الدخول في العمل السياسي فمن أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها وهي :

أولاً: النتائج:

- على الرغم من الاختلاف البين بين التنظيمات العقائدية أو المنغلقة التي تؤمن بمشاركة عدد قليل من الأفراد عما هو عليه الحال في التنظيمات

---

[١] د. محمد رفعت عبد الوهاب ـ القانون الدستوري ـ المبادئ العامة ـ دراسة للنظام الدستوري المصري ـ منشأة المعارف ـ الإسكندرية ـ ١٩٩٠ ـ ص ٣٤٦ .

[٢] د. ماجد راغب الحلو ـ الدولة في ميزان الشريعة النظم السياسية ـ دار المطبوعات الجامعية ـ الإسكندرية ـ ١٩٩٦ـ ص٣٢١.

العقائدية التي منذ بداية تأسيسها تسعى الى زرع عقيدة راسخة في نفوس الأفراد المنضمين اليها ، فالتنظيمات السياسية كانت ولاتزال في بداية تكوينها تسعى الى التعبئة الجماهيرية من خلال تربية أعضائه على مبادئ التربية السياسية .

- أصبحت التنظيمات السياسية بالنسبة للمنتمي إليها كأنها المدرسة والجامعة فلم يعد بمقدورها أن تتجاوز هذه المهمة التربوية لكون غاياتها هي الوصول لروح المواطنة لدى المنتسبين.
- إعداد كوادر من قبل أفراد التنظيمات وبالأخص في ظل الحكومات النيابية ، لكي يكونوا قادة في المستقبل لهذا البلد أو ذاك لأن هؤلاء يدينون بالولاء المطلق للتنظيمات ، وهي في هذا الصدد تقوم بإعداد الملاكات المكونة من الأشخاص المؤهلين والذين يكونون على درجة عالية من التشبع بإيديولوجية التنظيمات ومتفهم بل متيقن فهؤلاء تضمن التنظيمات الولاء المطلق لهم وبالتالي مهما تقلدوا مناصب عليا فهم لا يستطيعون أتخاذ القرار دون الرجوع الى صاحب الفضل عليهم وهي التنظيمات التي أوصلتهم الى ذلك.

ثانياً: التوصيات:

١- هو أنه يجب على التنظيمات التي تقوم بدور الوسيط بين الشعب والحكومة أن تحاول جاهدة لنقل المطالب الى الحكومة بالطريقة الصحيحة أن ما ارادة الاستمرار في العمل السياسي كونها وسيلة نقل لمعاناة الشعب .

٢- كما أن دورها السياسي قد يتحول الى المعارض الذي يجب ان تحسن استغلاله من خلال محاولة النقد البناء لعرض اخفاقات الحكومة بدلاً من اللجوء الى النقد غير البناء.

٣- القدرة على التعبئة الجماهيرية من خلال ما تتمتع به من امكانيات على ان تكون هناك برامج معدة مسبقا تؤهلها على تجميع اكبر قدر ممكن من المؤيدين غير المعارضين لها.

٤- النزول للشارع من خلال مناقشة القضايا التي تعتبر الشغل الشاغل للمواطنين ومحاولة حلها أو على اقل تقدير البحث عن الحلول الواقعية بدلا من اللجوء الى التنظير لها .

٥- تَعد التنظيمات السياسية من بين أهم وسائل الديمقراطية التي يجب على الشعب استغلالها بأي طريقة كانت من أجل ايصال صوته الى

الحكومة أو القدرة على التأثير في القرارات التي تصدر من الجهات العامة .

المصادر

١. **د. احمد عادل مختار ، التنظيمات السياسية والنظم الانتخابية، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢ ـ**
٢. **د. ادمون رباط ، الوسيط في القانون الدستوري العام ، ط١ ، ج١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ،١٩٧١ .**
٣. **البير ما بيلو ومارسيل ميرل ، ترجمة محمد برجاوي ، التنظيمات السياسية في بريطانيا العظمى ، منشورات عويدات ، بيروت ، من دون سنة نشر.**
٤. **د. سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ـ**
٥. **د. سليمان الطماوي ، السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦.**
٦. **د. سليمان الغويل ، ديمقراطية التنظيمات السياسية والجماعات الضاغطة، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ٢٠٠٣.**
٧. **د. السيد خليل هيكل ، التنظيمات السياسية (فكرة ومضمون) ، دار الطليعة ، أسيوط ، ١٩٧٩.**
٨. **د. الشافعي أبو راس ، التنظيمات السياسية الشعبية ، ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤.**
٩. **د. صباح مصطفى المصري ، النظام التنظيماتي ، الطبعة الاولى ، المكتب الجامعي الحديث ـ الإسكندرية ـ ٢٠٠٧ ـ**
١٠. **د. صلاح الدين فوزي ، المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ـ القاهرة ، ١٩٩٨ ـ**
١١. **د. طارق علي الهاشمي ، التنظيمات السياسية ، ط١ ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ، ١٩٦٨ .**
١٢. **د. عبد الحميد متولي ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف ، الإسكندرية ـ، ١٩٦٤ ـ**
١٣. **د. عبد الرضا حسين الطعان ، البعد الاجتماعي للتنظيمات السياسية ـ دراسة في علم الاجتماع ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والأعلام ، بغداد ، ١٩٩٠**
١٤. **د. عبد الله محمد عبد الرحمن ،علم الاجتماع السياسي ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١.**
١٥. **د. فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ط٢، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ،٢٠٠٦.**
١٦. **د. ماجد راغب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة النظم السياسية ، ط٢، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦.**
١٧. **د. محمد رفعت عبد الوهاب ، القانون الدستوري ، المبادئ العامة ، دراسة للنظام الدستوري المصري ، ط١، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ ـ**
١٨. **د. مصطفى أبو زيد فهمي ، الرقابة على دستورية القوانين ، ط١ ، منشأة المعارف ـ الإسكندرية ، ١٩٨٥ ـ**
١٩. **موريس دوفرجيه ـ التنظيمات السياسية ، ترجمة علي مقلد ، وعبد الحسن سعد ، دار النهار للنشر ، بيروت ،١٩٧٢.**

٢٠. د. نبيلة عبد الحليم كامل ، التنظيمات السياسية في العالم المعاصر ، ط٢ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ،١٩٨٢.
٢١. د. نعمان احمد الخطيب ، التنظيمات السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة ، ط١ ، جامعة مؤته ، الكرك ،١٩٩٤.
٢٢. د. يوسف احمد كشاكش ، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ، ط١، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٧.